

Morocco's African Policy: From Defence to Initiative

Mohamed elhachem AZAROUAL

Educational cadre, media personality, and op-ed writer; PhD Researcher, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Email : azaroualcontacte@gmail.com

 1: <https://orcid.org/0009-0000-1735-1892>

Received	Accepted	Published
02/09/2026	16/09/2026	30/09/2026

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.82-96>

Mohamed elhachem AZAROUAL. (2026). Morocco's African Policy; From Defence to Initiative. *Journal of Strategic and Military Studies*, volume 8 (issue32), pp: 82- 96.

Abstract

This article examines the transformation of Morocco's African policy by distinguishing between the continuity of its main objectives and determinants and changes in its instruments, actors, and arenas of action. It addresses whether the shift from an emphasis on diplomatic defence to a broader capacity for initiative reflects a change in the objectives of Morocco's African policy or, rather, in the instruments and methods used to implement it. The article adopts a longitudinal comparison of this policy, supported by documentary analysis and selected case studies, focusing on the period 1999–2026 while drawing on the preceding period as a basis for comparison. The findings show that this transformation did not constitute a break with the main objectives of Morocco's African policy, foremost among them territorial integrity, the protection of strategic interests, and Morocco's African belonging. Instead, it took the form of gradual change in the policy programme, reflected in building shared interests, diversifying instruments and actors, expanding Morocco's geographical presence, and shifting from operating outside the African Union to pursuing initiatives from within it. The article also concludes that an increased capacity for initiative does not necessarily produce direct or uniform political outcomes across all cases.

Keywords: Gradual change; interest-based diplomacy; diplomatic actors; institutional action; South-South cooperation.

© 2026, AZAROUAL, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.



السياسة الإفريقية للمغرب: من الدفاع إلى المبادرة

محمد الهاشم أزروال

إطار تربوي، إعلامي وكاتب رأي، باحث في سلك الدكتوراه – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة - المغرب

الايمل: azaroualcontacte@gmail.com

حساب ID <https://orcid.org/0009-0000-1735-1892>

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2026/09/30	2026/09/16	2026/09/02

DOI : <https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.82-96>

للاقتباس: محمد الهاشم أزروال. (2026). السياسة الإفريقية للمغرب: من الدفاع إلى المبادرة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد 32)، ص ص: 82-96.

ملخص

يبحث المقال طبيعة التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب، من خلال التمييز بين استمرارية أهدافها ومحدداتها الرئيسية وبين التغير الذي طال أدوات التحرك والفاعلين وساحات الممارسة. وينطلق من إشكالية رئيسية تتمثل في تحديد ما إذا كان الانتقال من التركيز على الدفاع الدبلوماسي إلى توسيع المبادرة، يعكس تغيراً في أهداف السياسة الإفريقية للمغرب أم تغيراً في الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذها. ويعتمد المقال مقارنة لمسار هذه السياسة عبر الزمن، مدعومة بتحليل الوثائقي ودراسة حالات منتقاة، مع التركيز على الفترة 1999-2026، واستحضار المرحلة السابقة أساساً للمقارنة. وتبين الدراسة أن هذا التحول لم يمثل قطيعة مع الأهداف الرئيسية، وفي مقدمتها الوحدة الترابية للمملكة وحماية المصالح الاستراتيجية والانتماء الإفريقي للمغرب، وإنما اتخذ شكل تغير تدريجي في برنامج العمل، تجلّى في بناء المصالح المشتركة، وتنويع الأدوات والفاعلين، وتوسيع الحضور الجغرافي، ثم الانتقال في العمل من خارج «الاتحاد الإفريقي» إلى ممارسة المبادرة من داخله. كما تخلص الدراسة إلى أن زيادة القدرة على المبادرة المغربية لا تعني بالضرورة تحقيق نتائج سياسية مباشرة أو متساوية في جميع الحالات.

الكلمات المفتاحية: التغير التدريجي؛ دبلوماسية المصالح؛ الفاعلون الدبلوماسيون؛ العمل المؤسسي؛ التعاون جنوب-جنوب.

©2026، أزروال، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نُشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

احتلت إفريقيا جنوب الصحراء مكانة مهمة ضمن دوائر السياسة الخارجية المغربية، في ظل تفاعل مجموعة من العوامل والمحددات التي أسهمت في توجيه اختيارات المملكة تجاه هذه المنطقة (السعيد، 2021، ص. 23-24). ومع مطلع الألفية الثالثة، اتخذ هذا الحضور طابعاً أكثر انتظاماً وتنوعاً، من خلال تكثيف العلاقات الثنائية والزيارات الرسمية وتوسيع مجالات التعاون، وهي دينامية تعكسها على المستوى الرسمي، الزيادة الكبيرة في الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية منذ سنة 2000 (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص 56). ومن هذا المنطلق يثير هذا المسار مسألة تتجاوز رصد كثافة التحرك المغربي داخل القارة، لتتصل بطبيعة التغير الذي طرأ على أساليب ممارسة سياسته الإفريقية وحدودها.

وتنبع أهمية دراسة هذا التحول من تعدد المستويات التي عرفت السياسة الإفريقية للمغرب. فقد اتسعت قنوات التحرك المغربي من العلاقات السياسية التقليدية إلى الزيارات الملكية رفيعة المستوى والشراكات الاقتصادية والمشاريع التنموية بالقارة، إلى جانب توظيف الخطاب الرسمي في تأطير العلاقة مع الدول الإفريقية، بما منح الحضور المغربي طابعاً أكثر تنوعاً واستمرارية (لحماني، 2023، ص. 191). كما برز العامل الاقتصادي بوصفه إحدى الأدوات التي وسعت مجالات التعاون وفتحت قنوات جديدة للتواصل داخل إفريقيا، إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية وغيرها (المودن وأزم، 2018، ص. 237). غير أن تعدد الأدوات وكثافة المبادرات لا يحسمان وحدهما طبيعة التحول؛ إذ تظل الحاجة قائمة إلى التمييز بين تغير وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وبين تغير أهدافها ومحدداتها الرئيسية. ومن هذه الزاوية لا يقتصر البحث على وصف مظاهر الحضور المغربي، وإنما يتجه إلى مساءلة مستوى التغير الذي طرأ على السياسة الإفريقية المغربية نفسها وحدوده.

تناولت دراسات عربية متعددة التحول الذي عرفت السياسة الإفريقية للمغرب من زوايا متقاربة. فقد بحثت سناء السعيد مثلاً، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، من حيث محددها والمتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة فيها والفاعلين الأساسيين، مع رصد التفاعلات المغربية الإفريقية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف (السعيد، 2021، ص. 10). ومن جانبه ركز يحيى بولحية على محدثات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، من خلال التمييز بين الثوابت التاريخية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والدينية، مع تتبع التحولات التي رافقت المبادرات المغربية في المنطقة (بولحية، 2014، ص. 72). أما إبراهيم صابري وجعوان عبد الرحمن، فقد تناولوا تحولات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية وعلاقتها بالتموقع في إفريقيا، مع إبراز اندماج الأداة الاقتصادية ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد تتقاطع مع الأبعاد الثقافية والجيوسياسية والاجتماعية والدينية (صابري وجعوان، 2025، ص. 98).

وتوفر هذه الأعمال أرضية مهمة لفهم مظاهر التحول ومحدداته، غير أن التمييز بين تغير أهداف السياسة الخارجية وتغير الأدوات والبرامج المستخدمة لتحقيقها يظل مجالاً يحتاج إلى مزيد من الاختبار. ومن هنا تتحدد إضافة هذا المقال في محاولة فحص درجة هذا التغير وطبيعته، والبحث في عناصر الاستمرارية، مقابل ما طرأ على أدوات التحرك والفاعلين وساحات الممارسة، بدل الاكتفاء بإثبات وجود التحول أو تعداد مظاهره.

وتتمحور إشكالية المقال حول السؤال الآتي: كيف أعادت السياسة الإفريقية للمغرب بناء أدوات تحركها من الدفاع إلى المبادرة، وإلى أي حد جرى ذلك في إطار استمرارية الأهداف والمحددات الرئيسية؟ ويسعى المقال إلى تحديد العناصر التي حافظت على استمراريته في هذا المسار، ورصد التغير الذي مس الأدوات والفاعلين وساحات التحرك، ثم تقدير درجة هذا التغير وطبيعته. ويفترض المقال أن الانتقال من الدفاع إلى المبادرة لم يمثل قطيعة مع الأهداف والمحددات الرئيسية للسياسة الإفريقية للمغرب، وإنما ارتبط بإعادة بناء تدريجية لأساليب تنفيذها، عبر تنويع الأدوات والفاعلين وتوسيع مجالات التعاون والانتقال من ربط مستوى العلاقات والتقارب السياسي، إلى توسيعها على أساس المصالح المشتركة مع استمرار الوحدة الترابية والانتماء الإفريقي وحماية المصالح الاستراتيجية ضمن محدداتها الأساسية.

ويستند تفسير هذا التحول إلى أدبيات التغير في السياسة الخارجية، ولا سيما التمييز بين درجاته الذي اقترحه (Charles F. Hermann)، إذ يحيل مفهوم تغير البرنامج (Program Change) إلى تغير الوسائل والأساليب المستخدمة في معالجة قضايا السياسة الخارجية مع بقاء الأهداف التي توجهها دون تغيير جوهري (Hermann, 1990, pp. 5-6). ويتيح هذا التمييز الفصل بين تنويع أدوات التحرك وبين إعادة توجيه السياسة الخارجية بأكملها. ويكمل هذا الإطار النقاش الأحدث حول التغير التدريجي (Gradual Change)، الذي ينظر إلى التحول باعتباره مسارا تراكميا قد يتشكل عبر تعديلات متتالية بدل ارتباطه حصرا بقطيعة أو صدمة مفاجئة (Wehner, 2026, p. 270). وعلى المستوى المنهجي، يعتمد المقال مقارنة زمنية لمسار السياسة الإفريقية للمغرب، تركز أساسا على الفترة 1999-2026، مع استحضار المرحلة السابقة بوصفها أساسا للمقارنة، وتوظف التحليل الوثائقي ودراسة حالات منتقاة لرصد الاستمرارية والتغير في الأهداف والأدوات والفاعلين وساحات التحرك ونمط السلوك الدبلوماسي. وقد وقع اختيار حالات الانسحاب من المؤسسة القارية سنة 1984، والانفتاح على تنزانيا سنة 2016، ثم العودة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، باعتبارها محطات كاشفة تسمح بمقارنة استمرارية الأهداف بتغير أدوات التحرك وساحاته ونمط إدارة الاختلاف.

وينتظم المقال في محورين مترابطين؛ يتناول الأول الانتقال من دبلوماسية المواقف إلى بناء المصالح، من خلال بحث استمرارية الأهداف وحدود الدفاع الدبلوماسي، ثم تتبع اتساع هامش المبادرة عبر بناء المصالح المشتركة. أما المحور الثاني فيركز على مأسسة هذا التحول، من خلال تنويع الأدوات والفاعلين، بالانتقال من العمل خارج المؤسسة القارية إلى توسيع المبادرة من داخلها، بما يسمح باختبار ما إذا كان التحول المغربي أقرب إلى تغير تدريجي في برنامج العمل الخارجي أم هو إعادة توجيه شاملة للسياسة المغربية لإفريقيا.

ويجري اختبار هذا التحول من خلال خمسة مستويات مترابطة، حيث يتعلق المستوى الأول بدرجة استمرارية الأهداف والمحددات الرئيسية، بما يسمح بالتمييز بين تغير الغايات وتغير وسائل تحقيقها، ويرتبط الثاني بالأدوات المستخدمة من القنوات الدبلوماسية التقليدية إلى التعاون الاقتصادي والتنموي والأمني والديني والتكوييني. أما الثالث فيخص الفاعلين المشاركين في تنفيذ السياسة الإفريقية ومدى اتساع دائرتهم خارج الجهاز الدبلوماسي المباشر. ويتناول المستوى الرابع ساحات التحرك ولا سيما العلاقة بين العمل الثنائي والحضور داخل «الاتحاد الإفريقي»، فيما يرصد المستوى الخامس نمط السلوك الدبلوماسي، ومدى انتقاله من الاستجابة للمواقف والتحركات القائمة، إلى إطلاق مبادرات وبناء مصالح تسمح بتوسيع هامش

الفعل. ولا يفترض اجتماع هذه المؤشرات حدوث قطيعة في السياسة الخارجية المغربية، بل يوفر أساسا لتقدير درجات الاستمرارية والتغير وتحديد المستوى الذي وقع فيه التحول.

1- من دبلوماسية المواقف إلى بناء المصالح

يقتضي فهم طبيعة التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب البدء بتحديد العناصر التي حافظت على قدر كبير من الاستمرارية، وفي مقدمتها الأهداف المرتبطة بالوحدة الترابية وحماية المصالح الاستراتيجية. فقد ظلت هذه المحددات حاضرة عبر مراحل مختلفة، في حين تغيرت الأدوات والأساليب المعتمدة للدفاع عنها تبعا للسياقات الإقليمية والقارية.

ومن هذا المنطلق، يساعد تتبع المرحلة السابقة على فهم حدود المقاربة المغربية الدفاعية، وما ترتب عنها من كلفة، قبل انتقالها إلى أدوات أكثر تنوعا ومرونة.

1.1- استمرارية الأهداف وحدود الدفاع الدبلوماسي

احتلت قضية الوحدة الترابية موقعا مركزيا في توجيه السياسة الإفريقية للمغرب، وظهر أثرها بوضوح في طبيعة العلاقات مع عدد من الدول، وفي مستوى الحضور داخل المؤسسات القارية. وقد مثل انسحاب المغرب من «منظمة الوحدة الإفريقية» سنة 1984 إحدى أبرز صور هذا الارتباط، إذ جاء في سياق الخلاف حول قبول عضوية ما يسمى «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» داخل المنظمة، وهو ما دفع الرباط إلى مغادرة الإطار المؤسسي القاري مع الاستمرار في تطوير علاقاتها الثنائية داخل إفريقيا (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص. 77). ومثلت هذه المرحلة تغليباً للدفاع عن الموقف السيادي على الحضور داخل المؤسسة القارية؛ فظلت بذلك قضية الصحراء محددا ثابتا، بينما ارتبطت أدوات التحرك الدبلوماسي أساسا بطريقة التعامل مع المواقف والاصطفافات القائمة حول هذا الملف.

وامتد أثر قضية الصحراء من تحديد الموقف الرسمي للمغرب تجاه القارة، إلى التأثير في درجات التقارب والتباعد مع عدد من الدول الإفريقية، وكذا في اختيار الشركاء ومسار العلاقات معها (بولحية، 2014، ص. 75). فخلال مرحلة طويلة، اكتسب موقف الدولة من النزاع وزنا كبيرا في تقدير مستوى العلاقة معها، بما جعل الدفاع عن الوحدة الترابية حاضرا في توجيه جانب معتبر من النشاط الدبلوماسي المغربي داخل إفريقيا. غير أن ربط مستوى العلاقة الثنائية بدرجة التقارب في هذا الملف حد في بعض الحالات من إمكانية تطوير مجالات التعاون بمعزل عن الخلاف السياسي، وأبقى جانبا من التحرك مرتبطا بالاستجابة للمواقف القائمة.

ولم يؤد الانسحاب من «منظمة الوحدة الإفريقية» إلى توقف الحضور المغربي في القارة، إذ استمرت العلاقات الثنائية وبرامج التعاون مع عدد من الدول الإفريقية، وهو ما سمح بالحفاظ على قنوات سياسية واقتصادية وإنسانية خارج الإطار القاري. غير أن هذا الحضور الثنائي لم يكن قادرا على تعويض الغياب عن المؤسسة التي تصاغ داخلها المواقف والقرارات المشتركة؛ بحيث استمرت أجهزة المنظمة في الاشتغال وتراكم داخلها واقع مؤسسي لم يكن المغرب طرفا مباشرا في مناقشته أو التأثير في صياغته.

وأفرز هذا الاختيار مع مرور الوقت، كلفة مؤسساتية واضحة؛ إذ حرم المغرب من المشاركة المباشرة في النقاشات والقرارات التي كانت تصاغ داخل التنظيم القاري، وترك مساحة أوسع أمام الأطراف المناوئة لموقفه في قضية الصحراء. وربطت بعض الدراسات بين مراجعة هذا النهج وإدراك محدودية «سياسة الكرسي الفارغ»، معتبرة أن الغياب عن المؤسسة القارية أضعف قدرة المغرب على التأثير في البيئة التي تتشكل داخلها المواقف الإفريقية، حتى مع استمرار علاقاته الثنائية بعدد من دول القارة (الكوخي، 2017، ص. 2-3). وتساعد هذه القراءة على فهم طبيعة التحول اللاحق؛ فالمشكلة لم تكن في تغير الهدف السيادي ذاته، وإنما في مدى ملائمة الوسيلة المعتمدة للدفاع عنه.

غير أن حدود المقاربة الدفاعية لا تعني أن السياسة الإفريقية للمغرب انتقلت فجأة من الدفاع إلى المبادرة، إذ استمرت العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الإفريقية وتراكمت خلالها أدوات تعاون مهدت للتحول اللاحق. ومع اتساع هذه العلاقات بدأ الخطاب الرسمي يوظف التوجه نحو إفريقيا ضمن سياسة متناسقة ومتكاملة، تقوم على توسيع مجالات التعاون وتنويع صيغ الشراكة، ضمن توجه عام ومستمر في السياسة الخارجية (وزارة الثقافة والاتصال، 2018، ص. 112). ويظهر هنا أن الانتقال نحو المبادرة جرى في صورة مسار تدريجي أعاد ترتيب العلاقة بين الهدف والوسيلة؛ فاستمرار الدفاع عن المصالح السيادية تزامن مع البحث عن أدوات أوسع للحركة، بما هيأ للانتقال من التركيز على الموقف السياسي للدولة الشريكة إلى توسيع قاعدة العلاقة معها على أساس المصالح والتعاون.

2.1- بناء المصالح وتوسيع هامش المبادرة

اتسع نطاق التحرك المغربي تدريجياً نحو دول لم تكن العلاقات معها قد بلغت مستوى الحضور القائم في غرب ووسط القارة. وقد شكل الانفتاح على شرق إفريقيا سنة 2016 مؤشراً دالاً في هذا الاتجاه؛ إذ أقر الخطاب الملكي بأن العلاقات مع دول هذه المنطقة لم تكن كافية، وربط الزيارتين الملكيتين إلى رواندا وتزانيا بالرغبة في إضفاء دينامية جديدة في العلاقات الاقتصادية والسياسية وتوسيع السياسة الإفريقية لتأخذ بعداً قارياً (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2016، ص. 194). وفي الحالة التزانية، أسهمت الزيارة في توسيع مجالات التعاون بتوقيع اثنتين وعشرين اتفاقية شملت التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، والتشاور السياسي، والطاقة والفلاحة والنقل والسياحة والقطاع البنكي والاستثمار (Le Matin, 2016). وأصبح توسيع التعاون في هذه الحالة مدخلاً لتطوير العلاقة وتعميقها، بما يعكس تقدماً لتغليب المصلحة المشتركة، رغم استمرار الاختلاف في الموقف السياسي. ويبرز تبعاً لذلك توسيع هامش التحرك الدبلوماسي مع عدم افتراض أن التعاون الثنائي يفضي بالضرورة إلى تطابق المواقف أو تغييرها.

ولم تبدأ ملامح هذا التحول مع جولة شرق إفريقيا سنة 2016 وحدها، بل ظهرت قبل ذلك في الخطاب الرسمي المغربي. ففي خطاب المسيرة الخضراء لسنة 2012، أعلن جلالة الملك محمد السادس مواصلة تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية، ثنائياً وجمهوية، رغم استمرار بعض هذه الدول في مواقف مخالفة للموقف المغربي بشأن قضية الصحراء (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2012، ص. 261). ويشير هذا النهج الجديد إلى أن الاختلاف السياسي لم يعد يؤدي بالضرورة إلى تجميد العلاقة أو استبعاد التعاون؛ إذ أصبحت المصلحة المشتركة وسيلة لإبقاء قنوات التواصل مفتوحة وتهيئة مجال أوسع

للتفاعل السياسي، من دون افتراض وجود أثر آلي أو فوري للتعاون على مواقف الدول المعنية. وهكذا اتجهت السياسة الإفريقية تدريجيا من ربط العلاقة بدرجة التقارب السياسي إلى إدارة الاختلاف ضمن شبكة أوسع من المصالح.

واكتسب التعاون «جنوب-جنوب» موقعا أوضح في الموقف الرسمي المغربي، بوصفه إطارا عمليا لبناء المصالح وليس اعتباره مجرد امتداد لخطاب التضامن بين الدول الإفريقية (الندوي، 2017، ص. 114)، ففي المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي سنة 2014، ربط الخطاب الملكي تطور التعاون الإفريقي بالنجاعة والمردودية والمصادقية، ودعا إلى جعل التعاون جنوب-جنوب في صلب الشراكات الاقتصادية الإفريقية (المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال، 2014، ص. 420)، واتسعت ضمن هذا التوجه مشاركة القطاع الخاص في العلاقات الاقتصادية مع القارة (الندوي، 2017، ص. 125)، إلى جانب نقل الخبرات والتكنولوجيا وتطوير مشاريع مرتبطة بالحاجات التنموية للدول الإفريقية (السعيد، 2021، ص. 222). وتغيرت وظيفة التعاون داخل السياسة الإفريقية للمغرب، إذ أصبح أداة لبناء مصالح متبادلة تمنح العلاقة قدرة أكبر على الاستمرار، وتسمح في الوقت نفسه بتوسيع خيارات التحرك السياسي والدبلوماسي. وعلى هذا الأساس تقوم المبادرة المغربية على توسيع مجالات التفاعل وإدارة الاختلاف ضمن شبكة من المصالح المشتركة، مع تخفيف ارتباط تطوير العلاقة بدرجة التقارب السياسي حول قضية الصحراء.

وهنا تجب الإشارة إلى أن اتساع شبكة المصالح لا يعني أن التعاون الاقتصادي أو التنموي يؤدي بالضرورة إلى مكاسب سياسية مباشرة، إذ استمرت علاقات المغرب مع دول تختلف معه في قضية الصحراء بالتوازي مع تطوير مجالات التعاون معها. وتتمثل قيمة هذا التحول أساسا في توسيع هامش الحركة الدبلوماسية المغربية والحفاظ على قنوات التواصل مع الدول المؤيدة للطرح الانفصالي رغم الاختلاف السياسي، الأمر الذي خفف من ارتباط العلاقات الثنائية بملف واحد، وسمح باتساع مجالات التعاون بتنوع الأدوات والفاعلين المكلفين بتنفيذ السياسة الإفريقية للمغرب.

2- توسيع المبادرة ومأسسة أدواتها

شهدت المبادرة الإفريقية للمغرب تطورا في الأدوات والفاعلين المشاركين في تنفيذها، بما منح التحرك الخارجي طابعا أكثر تنوعا وتنظيما. وبرز هذا التحول من خلال تعدد المتدخلين واختلاف وظائفهم، مع استمرار التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية ضمن الإطار المؤسساتي القائم على مركزية المؤسسة الملكية.

2-1- تنوع الأدوات والفاعلين

رافق اتساع المبادرة الإفريقية للمغرب في مجالات التعاون، انتقال تدريجي من دبلوماسية تركز بدرجة أكبر على المؤسسة الملكية والفاعل الحكومي إلى شبكة أوسع من الفاعلين (السعيد، 2021، ص. 108). وقد أكد الخطاب الملكي الموجه إلى منتدى «كرانس مونتانا» سنة 2015 أن السياسة الإفريقية للمغرب لا تقتصر على الفاعلين الحكوميين، وإنما تشمل أيضا الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، ضمن مقاربة شمولية ومندمجة وإدماجية (وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2015، ص. 24). واكتسب البعد الديني بدوره صيغة أكثر مؤسساتية مع إحداث «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة» (المملكة المغربية، ج.ر. 2015، ص. 5996)، التي قدمت باعتبارها إطارا للتعاون

وتبادل التجارب وتنسيق الجهود بين العلماء الأفارقة، وربط نشاطها بقضايا الأمن والاستقرار والتنمية. ويعكس هذا الاتساع تغيرا في برنامج العمل أكثر مما يعكس تغيرا في أهداف السياسة الإفريقية نفسها؛ إذ أصبحت المبادرة موزعة بين أدوات اقتصادية ودينية ومجتمعية تعمل إلى جانب القنوات الدبلوماسية التقليدية، بما يوسع قدرة الدولة على بناء علاقات مستمرة ومتعددة المستويات.

ويظهر أثر هذا التنوع أساسا في اختلاف الوظائف التي تؤديها أدوات التحرك داخل العلاقة مع الدول الإفريقية، إلى جانب اتساع عددها. فإلى جانب الشراكات الاقتصادية والتنموية، اتسع التعاون ليشمل بناء القدرات وتقاسم الخبرة والتكوين الجامعي والمهني والتقني، بما يجعل العلاقة تتجاوز الاتفاق السياسي أو المشروع الاستثماري المحدود زمنيا (السعيد، 2021، ص. 293). وفي المجال الديني، أضيفت قنوات مؤسساتية للتكوين والتواصل مع الأطر الدينية الإفريقية إلى الروابط الروحية والتاريخية القائمة أصلا. وسمح هذا التعدد ببناء مستويات مختلفة من العلاقة مع الدولة والمجتمع والمؤسسات، بحيث لا تبقى المبادرة مرتبطة بأداة واحدة أو بفاعل واحد. ويعبر تنوع الأدوات هنا عن تحول في طريقة بناء العلاقة واستدامتها أكثر مما يعبر عن تغير في غايات السياسة المغربية في إفريقيا؛ إذ أصبحت المصالح تبني من خلال مسارات متوازية يمكن أن يدعم بعضها بعضا دون أن تتطابق وظائفها أو نتائجها.

أفرز توسع دائرة الفاعلين نمطا لا يقوم على تعدد مراكز القرار، وإنما يجمع بين مركزية التوجيه الاستراتيجي وتعدد مستويات التنفيذ. فالمؤسسة الملكية احتفظت بدور محوري في تحديد التوجهات الاستراتيجية، في حين تسهم الحكومة في تنفيذ السياسة الخارجية وتتبعها، إلى جانب مشاركة البرلمان في بعض مراحلها، بما يعكس تعدد الفاعلين دون تعدد مراكز التوجيه الاستراتيجي (بكور وبن زيتون، 2022، ص. 22). ويمنح هذا البناء السياسة المغربية في إفريقيا قدرة على التحرك في مجالات متعددة في الوقت نفسه، لكنه في المقابل يجعل فعالية المبادرة مرتبطة أيضا بدرجة التنسيق بين المتدخلين واستمرار البرامج بعد إطلاقها. لذلك، لا تتوقف أهمية تعدد الفاعلين على عدد المؤسسات المشاركة، بل على مدى قدرتها على جعل التنسيق بين مركز القرار وأجهزة التنفيذ شرطا أساسيا لمأسسة المبادرة المغربية واستدامة نتائجها.

واكتسب تنوع الفاعلين بعدا مؤسساتيا أوضح مع دستور 2011، الذي عزز موقع الحكومة داخل السلطة التنفيذية، عبر توسيع اختصاصات المجلس الحكومي وتقوية دوره في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها (عبروض وفضائل، 2025، ص. 4). واحتفظت المؤسسة الملكية في الوقت نفسه، بموقع محوري في المجال الخارجي، من خلال التوجهات الاستراتيجية التي يتداول فيها المجلس الوزاري، واعتماد السفراء، وتوقيع المعاهدات والمصادقة عليها وفق المقتضيات الدستورية (بكور وبن زيتون، 2022، ص. 19). ولم يؤد هذا التوزيع إلى نقل مركز التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية إلى فاعلين آخرين، بقدر ما وسع دائرة المؤسسات المشاركة في تنفيذها، بما في ذلك القطاعات الحكومية التي أصبحت مجالات التعاون الإفريقي تدخل ضمن اختصاصاتها المباشرة. ويعكس هذا التعدد للفاعلين، مأسسة أكبر للمبادرة الإفريقية المغربية؛ إذ يظل تحديد الخيارات الكبرى اختصاصا ملكيا، بينما تتولى مؤسسات وقطاعات متعددة تنفيذه عبر برامج واتفاقيات ومشاريع تعاون.

وانعكس هذا التعدد أيضا على طريقة إدارة التحرك الإفريقي، إذ أصبحت الزيارات الملكية إطارا يجمع في المناسبة الواحدة بين العمل السياسي والتعاون الحكومي وحضور المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، وهو ما حول الزيارة الثنائية من أداة

بروتوكولية إلى منصة لإطلاق اتفاقيات وبرامج متعددة المجالات. وأدى ذلك إلى إعادة توزيع وظائف التنفيذ داخل شبكة أوسع من المتدخلين، مع استمرار دور الدبلوماسية الرسمية وبقاء التوجيه العام للسياسة الخارجية مرتبطا بالمؤسسة الملكية ضمن البناء الدستوري القائم. بشكل يؤكد أن التحول في السياسة الخارجية المغربية طال أساسا برنامج العمل وأدواته، عبر جعل المبادرة أكثر قدرة على الجمع بين السياسي والاقتصادي والديني والتقني داخل تحرك واحد، بدل الاقتصار على قناة دبلوماسية منفردة.

2-2- من العمل خارج المؤسسة القارية إلى المبادرة من داخلها

شكلت عودة المغرب إلى «الاتحاد الإفريقي» سنة 2017 تحولا كبيرا في طريقة ممارسته لسياسته الإفريقية، وليس مجرد تراجع عن قرار الانسحاب من «منظمة الوحدة الإفريقية» سنة 1984. فبعد عقود من الغياب اعتمد خلالها المغرب بدرجة كبيرة على العلاقات الثنائية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية مع دول القارة، أتاحت العودة إضافة مستوى مؤسساتي جديد للتحرك، بما يسمح بالدفاع عن مواقفه والمشاركة في النقاشات والقرارات من داخل أجهزة الاتحاد (Louw, 2018, p. 12). ويتمثل جوهر هذا الانتقال في تغير الوسيلة المعتمدة للدفاع عن المصالح نفسها؛ إذ أصبح الحضور داخل المنظمة جزءا من استراتيجية التحرك، إلى جانب العلاقات الثنائية التي استمرت في أداء وظائفها. وتقدم العودة بهذا التوصيف مظهرا واضحا يدل على استمرارية الهدف مع تغير ساحة العمل وأدواته، بما يؤكد أن التغير مس أساسا أساليب تنفيذ السياسة الإفريقية للمغرب دون تغيير أهدافها.

ويتضح البعد المؤسساتي لهذا التحول أكثر، في تطور طريقة معالجة قضية الصحراء داخل «الاتحاد الإفريقي». فقد اعتمدت قمة نواكشوط في يوليو 2018 القرار رقم 693، الذي أنشأ آلية إفريقية تتكون من «ترويكا» الاتحاد، أي الرؤساء السابق والحالي والمقبل، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد، لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لحل الملف. وقرر القرار أن تثار قضية الصحراء داخل هذا الإطار وعلى مستوى رؤساء الدول والحكومات فقط (African Union, 2018b, p. 10). وتبرز أهمية هذا القرار في نقله جزءا من التحرك المغربي من التعامل مع آثار قرارات مؤسسة كان خارجها إلى ممارسة السياسة الإفريقية من داخل بنيتها وموازيتها. ومع ذلك لا يصح اعتبار القرار حلا للنزاع أو دليلا على حسم التوازنات القارية لصالح المغرب؛ بل الأدق أنه وفر إطارا مؤسساتيا جديدا لمعالجة الملف، وأكد في الوقت نفسه مركزية المسار الذي تقوده الأمم المتحدة. ومن هنا نستشف أن المؤسسة القارية أصبحت إحدى ساحات المبادرة الدبلوماسية المغربية، بعدما ظلت لسنوات جزءا من القيود المفروضة على هامش التحرك المغربي داخل القارة.

وامتد التحول المؤسساتي المغربي إلى الحضور الفعلي في أجهزة «الاتحاد الإفريقي»، بالإضافة لتغير طريقة معالجة قضية الصحراء داخله؛ فبعد نحو عام من استعادة عضويته، انتخب المغرب في يناير 2018 عضوا في «مجلس السلم والأمن» لمدة سنتين ممثلا لمنطقة شمال إفريقيا (African Union, 2018a, p. 39). وأتاح هذا الحضور المشاركة في أحد الأجهزة الرئيسية المعنية بقضايا السلم والأمن في القارة، بما وسع مجال التحرك من العلاقات الثنائية والمشاركة في القمم، إلى الانخراط في أجهزة صنع القرار القاري، رغم أنه لا يمكن أن نقرن بين اكتساب هذه العضوية وامتلاك قدرة منفردة على توجيه قرارات المجلس؛ لكن رغم ذلك، فإنها تعكس تغيرا في موقع المغرب داخل المؤسسة الإفريقية، بالانتقال من الغياب عن أجهزتها إلى



التنافس على مواقع داخلها واستخدامها مجالا إضافيا للدفاع عن مصالحه والمشاركة في معالجة القضايا القارية. ويبدو هنا أن مؤسسة المبادرة ارتبطت بتوسيع ساحات العمل وأدوات التأثير مع بقاء الأهداف الرئيسية التي وجهت السياسة الإفريقية خلال المراحل السابقة ثابتة.

وبقي الإرث السياسي والمؤسسي المتراكم داخل «الاتحاد الإفريقي» حاضرا بعد استعادة المغرب عضويته، وهو ما يمنع قراءة العودة باعتبارها تحولا فوريا في موازين المنظمة. فقد رحب القرار رقم 653 الصادر في يوليو 2017 بعودة المغرب، مع استمرار تأطير معالجة مشكل النزاع حول الصحراء المغربية بالقرارات ذات الصلة للاتحاد الإفريقي وقرارات الأمم المتحدة. كما دعا رئيس الاتحاد ورئيس مفوضيته، بالتشاور مع «مجلس السلم والأمن»، إلى اتخاذ التدابير المناسبة لدعم جهود الأمم المتحدة وتشجيع الطرفين على التعاون لإنجاح المسار الجديد (الاتحاد الإفريقي، 2017، ص. 36). وتبين مقارنة هذا القرار بالقرار رقم 693 لسنة 2018 أن التحول المؤسسي جرى بالتدرج؛ إذ انتقلت السياسة المغربية من مجرد استعادة موقع داخل منظمة تحمل إرثا سياسيا وقانونيا سابقا، إلى محاولة التأثير في الأطر التي يعالج من خلالها الملف داخلها. كما لا يمكن القول في الآن ذاته أن العودة عجلت بإنهاء القيود القائمة في الاتحاد، لكن المؤكد هو تغيير موقع المغرب إزاءها، بالانتقال من التعامل معها من خارج المؤسسة إلى التفاوض حولها والعمل على تعديلها من داخلها.

وأضافت العودة إلى «الاتحاد الإفريقي» مجالا جديدا لممارسة المبادرة ضمن السياسة الإفريقية للمغرب، إلى جانب استعادة الحضور المؤسسي داخل المنظمة، فقد أصبح العمل الثنائي مع الدول الإفريقية متكاملًا مع الحضور داخل أجهزة الاتحاد والتفاعل المباشر مع آليات صنع القرار القاري، في وقت ظلت فيه القيود المرتبطة بالإرث السابق للمنظمة قائمة بدرجات متفاوتة. فالانتقال من الدفاع إلى المبادرة لم يبلغ منطق حماية المصالح السيادية، وإنما غير البيئة التي يمارس داخلها هذا الدفاع والأدوات الموظفة لتحقيقه. فبدل الاكتفاء بمواجهة المواقف الصادرة عن المؤسسة من الخارج، أصبح المغرب طرفا مشاركا في النقاش والتفاوض حولها من الداخل، وهو ما يمثل أحد أكثر مؤشرات التحول وضوحا في برنامج سياسته الإفريقية.

وتحدد مقارنة الحالات التي تناولها المقال مستوى التحول بصورة أدق. فقد مثل انسحاب سنة 1984 نموذجا لتغليب الدفاع عن الموقف السيادي ولو على حساب الحضور داخل «الاتحاد الإفريقي»، في حين اتجه المسار بعد 1999 تدريجيا إلى توسيع العلاقات وبناء المصالح دون جعل التطابق السياسي شرطا سابقا للتعاون. وأظهرت حالة تنزانيا إمكان تطوير شراكة متعددة المجالات مع دولة استمر الاختلاف معها بشأن قضية الصحراء، بينما أضافت العودة إلى «الاتحاد الإفريقي» والقرار رقم 693 بعدا جديدا تمثل في نقل جانب من المبادرة إلى داخل المؤسسة القارية نفسها. وتبين هذه الحالات أن الأهداف السيادية والاستراتيجية مثلت العنصر الأكثر استمرارية، بينما وقع التغير الأوضح في الأدوات والفاعلين وساحات التحرك ونمط إدارة الاختلاف. ولا يبدو الانتقال من الدفاع إلى المبادرة في ضوء ذلك، انتقالا بين سياستين منفصلتين، بل مسارا تراكميا وسع خيارات الفعل حول أهداف احتفظت بدرجة عالية من الاستمرارية.

3-النتائج ومناقشتها

تبين الدراسة أن التحول الذي عرفته السياسة الإفريقية للمغرب لم يمثل قطيعة مع أهدافها ومحدداتها الرئيسية، بقدر ما ارتبط بتغيير تدريجي في طرق تنفيذها. فقد حافظت الوحدة الترابية وحماية المصالح الاستراتيجية والانتماء الإفريقي على موقعها ضمن محددات التحرك المغربي، بينما اتسعت الأدوات والفاعلون وساحات الممارسة بصورة واضحة. وانتقلت السياسة الإفريقية للمغرب تدريجيا من التركيز على التعامل مع المواقف القائمة والدفاع عن المصالح المرتبطة بها في ملف الصحراء المغربية، إلى توسيع القدرة على المبادرة عبر بناء المصالح المشتركة، وتنويع مجالات التعاون، والانفتاح على دول تختلف مواقفها السياسية مع المغرب، والجمع بين العلاقات الثنائية والتحرك من داخل «الاتحاد الإفريقي». وتدعم هذه النتيجة فرضية المقال بأن التحول شمل أساسا أدوات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا وأسايب تنفيذها، ولم يشمل تغيير أهدافها.

وتؤكد نتائج الدراسة أن توسيع المبادرة لم يؤد بالضرورة إلى أثر سياسي مباشر أو متساو في جميع الحالات. فقد أتاح بناء المصالح المشتركة الحفاظ على قنوات التعاون مع دول تختلف مع المغرب في بعض القضايا، ووسع الحضور داخل مناطق ومؤسسات لم يكن التحرك فيها بالدرجة نفسها سابقا، لكنه لم يؤد بصورة آلية إلى توحيد المواقف أو إزالة القيود القائمة داخل «الاتحاد الإفريقي». ويقتضي ذلك التمييز بين القدرة على المبادرة وبين نتائجها؛ فالأولى تتصل باتساع خيارات التحرك وتنوع أدواته، بينما تظل الثانية مرتبطة بتفاعلات الدول وموازن القوى والسياقات الإقليمية والدولية. ويجنب هذا التمييز تقييم السياسة الإفريقية للمغرب بمنطق النجاح أو الإخفاق المجرد، ويتيح قياس تحولها من خلال قدرتها على توسيع مجال الفعل مع بقاء نتائج هذا الفعل متفاوتة.

4-الخلاصة

يقتضي تقييم السياسة الإفريقية للمغرب مستقبلا، الانتقال من رصد كثافة التحرك إلى قياس نتائج المبادرة، وذلك من خلال التمييز بين الحضور والنفوذ، وبين توقيع الاتفاقيات ودرجة تنفيذها، وبين توسيع الشراكات وقدرتها الفعلية على تعديل أنماط التصويت والمواقف داخل المؤسسات القارية، خاصة داخل منظمة «الاتحاد الإفريقي». ويستدعي ذلك أيضا متابعة أثر تعدد الفاعلين في درجة التنسيق بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والدينية، ومقارنة النتائج بين المناطق الإفريقية المختلفة. ويتيح هذا المدخل تجاوز القراءة التي تختزل التحول في كثرة الزيارات والمشاريع، والانتقال إلى تقييم أدق لقدرة السياسة المغربية في إفريقيا على تحويل المبادرة إلى تأثير مستدام، وهو مستوى يحتاج إلى معالجة مستقلة تتجاوز حدود هذا المقال.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2012). «خطاب بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء»، الرباط، 6 نونبر 2012، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الرابع: 2010-2014.

2. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2014). «خطاب افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي»، أبيدجان، 24 فبراير 2014، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الرابع: 2010-2014.
3. بولحية، يحيى. (2014). «محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء: الثوابت والمتغيرات»، سياسات عربية، العدد 10، شتنبر 2014.
4. وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل. (2015). «رسالة إلى المشاركين في منتدى كرانس مونتانا»، الداخلة، 13 مارس 2015، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الخامس: 2015-2019.
5. المملكة المغربية. (2015). الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) المتعلق بإحداث «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة»، الجريدة الرسمية، العدد 6372، 8 رمضان 1436 (25 يونيو 2015)، ص. 5996.
6. المملكة المغربية، وزارة الثقافة والاتصال. (2016). «خطاب بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء»، دكار، 6 نونبر 2016، ضمن خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الخامس: 2015-2019.
7. الكوخي، محمد. (2017). «استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 فبراير 2017.
8. الندوي، محسن. (2017). «الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية»، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 2، يونيو 2017.
9. الاتحاد الإفريقي. (2017). «مقرر بشأن قضية الصحراء الغربية»، Assembly/AU/Dec.653(XXIX) Rev.1، الدورة العادية التاسعة والعشرون لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 3-4 يوليوز 2017.
10. وزارة الثقافة والاتصال. (2018). إفريقيا في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليوز 1999-أبريل 2018، قطاع الاتصال، الرباط.
11. المودن، محمد، وأزم، زكرياء. (2018). «الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة»، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018.
12. السعيد، سناء. (2021). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.
13. بكور، عبد اللطيف، وبن زيتون، محمد أمين. (2022). «الأساس الدستوري للسياسة الخارجية بالمغرب: قراءة تحليلية للدستور 2011»، ضمن إدريس لكربي ولحسن الحسنوي (تنسيق)، السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير: الضوابط والديناميات، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 61، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
14. لحمامي، عبد القادر. (2023). «سياسة المغرب الإفريقية من خلال الخطب والزيارات الملكية»، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 5، ماي 2023.
15. عيروض، أيوب، وفضائل، هدى. (2025). «تحولات موقع الحكومة في دستور 2011: نحو إعادة رسم التوازنات الدستورية بالمغرب»، مجلة المقالات الدولية، العدد 3، يونيو 2025.

16. صابري، إبراهيم، وجعوان، عبد الرحمن. (2025). «تحويلات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية: بين البعد الدولي والتموقع بالقارة الإفريقية»، مجلة المقالات الدولية، العدد 7، نونبر 2025.

المراجع باللغات الأجنبية

1. Hermann, Charles F. (1990). "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, March 1990.
2. Le Matin. (2016). « Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président tanzanien John Pombe Magufuli président la cérémonie de signature de 22 conventions et accords bilatéraux », 24 octobre 2016, www.lematin.ma.
3. Louw-Vaudran, Liesl. (2018). The Meaning of Morocco's Return to the African Union, North Africa Report, No. 1, Institute for Security Studies, January 2018.
4. African Union. (2018a). Decision on the Election of Ten (10) Members of the Peace and Security Council, EX.CL/Dec.1003(XXXII), 32nd Ordinary Session of the Executive Council, Addis Ababa, 25–26 January 2018.
5. African Union. (2018b). Decision on the Report of the Chairperson of the Commission of the African Union on the Issue of Western Sahara, Assembly/AU/Dec.693(XXXI), 31st Ordinary Session of the Assembly, Nouakchott, 1–2 July 2018.
6. Wehner, Leslie E. (2026). "Gradual Change in Foreign Policy : A Role-Theoretic Approach", International Studies Perspectives, Vol. 27, No. 3, 2026.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2012). "Khitab bi Mounassabat Al-Dhikra Al-Sabia wa Al-Thalathin lil-Massira Al-Khadra [Speech on the Occasion of the Thirty-Seventh Anniversary of the Green March]", Rabat, 6 November 2012, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 4: 2010–2014.
2. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2014). "Khitab Iftitah Al-Mountada Al-Iktissadi Al-Maghribi Al-Ivoiri [Opening Speech of the Moroccan-Ivorian Economic Forum]", Abidjan, 24 February 2014, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 4: 2010–2014.
3. Boulhiya, Yahya. (2014). "Mouhaddidat Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia Tijah Douwal Gharb Ifriqia wa Janoub Al-Sahra: Al-Thawabit wa Al-Moutaghayirat [Determinants of Moroccan Foreign Policy

- towards West African and Sub-Saharan African Countries: Constants and Variables]", *Siyassat Arabia [Arab Policies]*, No. 10, September 2014.
4. Wizarat Al-Chabab wa Al-Thaqafa wa Al-Tawassol, Kitaa Al-Tawassol. (2015). "Rissala Ila Al-Moucharikin fi Mountada Crans Montana [Message to the Participants in the Crans Montana Forum]", Dakhla, 13 March 2015, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 5: 2015–2019.
 5. Al-Mamlaka Al-Maghribia. (2015). Al-Dahir Al-Sharif Raqm 1.15.75, 24 June 2015, Al-Moutaalliq bi Ihdath Mouassassat Mohammed VI lil-Oulama Al-Afarika [Royal Decree No. 1.15.75 establishing the Mohammed VI Foundation of African Ulema], Al-Jarida Al-Rasmia [Official Gazette], No. 6372, 25 June 2015, p. 5996.
 6. Al-Mamlaka Al-Maghribia, Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2016). "Khitab bi Mounassabat Al-Dhikra Al-Hadia wa Al-Arbain lil-Massira Al-Khadra [Speech on the Occasion of the Forty-First Anniversary of the Green March]", Dakar, 6 November 2016, in *Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, Vol. 5: 2015–2019.
 7. Al-Koukhi, Mohamed. (2017). "Istiratijyat Aoudat Al-Maghrib lil-Ittihad Al-Ifriqi wa Al-Tawazounat Al-Karria [Strategies of Morocco's Return to the African Union and Continental Balances]", Al Jazeera Centre for Studies, 9 February 2017.
 8. Al-Nadawi, Mohsen. (2017). "Al-Ahammia Al-Istiratijia lil-Diblomassia Al-Iktissadia fi Al-Alakat Al-Maghribia Al-Ifriqia [The Strategic Importance of Economic Diplomacy in Moroccan-African Relations]", *Majallat Chououn Istiratijia [Strategic Affairs Journal]*, No. 2, June 2017.
 9. Al-Ittihad Al-Ifriqi. (2017). "Moukarrar bi Chaan Kadiyat Al-Sahra Al-Gharbia [Decision on the Issue of Western Sahara]", Assembly/AU/Dec.653(XXIX) Rev.1, 29th Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Addis Ababa, 3–4 July 2017.
 10. Wizarat Al-Thaqafa wa Al-Ittissal. (2018). *Ifriqia fi Khoutab wa Rassail Sahib Al-Jalala Al-Malik Mohammed VI [Africa in the Speeches and Messages of His Majesty King Mohammed VI]*, July 1999–April 2018, Communication Department, Rabat.
 11. Al-Mouden, Mohamed, and Azem, Zakaria. (2018). "Al-Diblomassia Al-Iktissadia lil-Mamlaka Al-Maghribia Tijah Ifriqia: Al-Aliyat wa Al-Mounafassa [The Economic Diplomacy of the Kingdom of Morocco towards Africa: Mechanisms and Competition]", *Majallat Madarat Siyassia [Political Orbits Journal]*, Vol. 1, No. 4, March 2018.
 12. Al-Saidi, Sanaa. (2021). *Al-Tawajohat Al-Jadida li Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia Tijah Ifriqia Janoub Al-Sahra [New Orientations of Moroccan Foreign Policy towards Sub-Saharan Africa]*, Doctoral

- Thesis in Public Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez.
13. Bakour, Abdelatif, and Ben Zeitoun, Mohamed Amine. (2022). "Al-Assas Al-Doustouri lil-Siyassa Al-Kharijia bi Al-Maghrib: Kiraa Tahlilia li Doustour 2011 [The Constitutional Basis of Foreign Policy in Morocco: An Analytical Reading of the 2011 Constitution]", in Driss Lakrini and Lahcen El Hasnaoui (eds.), *Al-Siyassa Al-Kharijia Al-Maghribia fi Alam Moutaghayir: Al-Dawabit wa Al-Dinamiyat [Moroccan Foreign Policy in a Changing World: Frameworks and Dynamics]*, Seminar and Study Days Series, No. 61, 1st ed., National Printing and Stationery Press, Marrakech.
 14. Lahmami, Abdelkader. (2023). "Siyassat Al-Maghrib Al-Ifriqia min Khilal Al-Khoutab wa Al-Ziyarat Al-Malakia [Morocco's African Policy through Royal Speeches and Visits]", *Majallat Ibn Khaldoun lil-Dirassat Al-Kanounia wa Al-Iktissadia wa Al-Ijtimaia [Ibn Khaldun Journal of Legal, Economic and Social Studies]*, No. 5, May 2023.
 15. Aïroud, Ayoub, and Fdail, Houda. (2025). "Tahawoulat Mawki Al-Houkouma fi Doustour 2011: Nahwa ladat Rasm Al-Tawazounat Al-Doustouria bi Al-Maghrib [Transformations in the Position of the Government under the 2011 Constitution: Towards Redrawing the Constitutional Balances in Morocco]", *Majallat Al-Makalat Al-Dawlia [Journal of International Articles]*, No. 3, June 2025.
 16. Sabri, Ibrahim, and Jaouane, Abderrahmane. (2025). "Tahawoulat Al-Diblomassia Al-Iktissadia Al-Maghribia: Bayna Al-Boud Al-Dawli wa Al-Tamawdo bi Al-Karra Al-Ifriqia [Transformations of Moroccan Economic Diplomacy: Between the International Dimension and Positioning on the African Continent]", *Majallat Al-Makalat Al-Dawlia [Journal of International Articles]*, No. 7, November 2025.